مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9690

الاثنين، 22 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد رمعون
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيدة شو هوي
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): لدي أربع رسائل رئيسية لمجلس الأمن اليوم.

رسالتي الأولى هي تذكير بأن سورية لا تزال في حالة صراع عميق وتعقيد وانقسام. تعجّ سورية بالعناصر المسلحة، والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، والجيوش الأجنبية والجبهات. ولا يزال المدنيون ضحايا للعنف ويتعرضون لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وحالة نزوح طويلة الأمد وظروف إنسانية صعبة. لقد شهدنا المزيد من المؤشرات على حجم الأزمة الهائل هذا الشهر.

لم ينحسر خطر اندلاع نزاع إقليمي متتالٍ على سورية، لا سيما مع تصاعد الضربات الإسرائيلية على سورية. لقد شنت إسرائيل الأسبوع الماضي غارات جوية قالت الحكومة السورية إنها استهدفت مواقع عسكرية في جنوب سورية وبناء سكنياً في دمشق. وقالت إسرائيل إن غاراتها كانت رداً على إطلاق طائرتين مسيّرتين من سورية نحو إسرائيل. وأبلغ عن غارات أخرى في طرطوس ودمشق وريف دمشق وبالقرب من الحدود اللبنانية. وهناك خطر كبير من تصاعد هذه التحركات بشكل أكبر، لا سيما إذا تفاقم الوضع في لبنان.

ولا يزال خطر التصعيد داخل الحدود السورية نفسها قائماً، حيث لا تزال الأعمال العدائية على خطوط الجبهة في جميع أنحاء الشمال، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وقد شمل ذلك اشتباكات شاركت فيها قوات الحكومة السورية والميلشيات الموالية لها والمعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية وعناصر قبلية وجماعة هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة الإرهاب، إلى جانب ضربات جوية وبالطائرات المسيرة من الجانب الموالي للحكومة السورية والقوات الروسية والتركية. وقد شهد الجنوب اندلاع اشتباكات في درعا، مما أدى إلى نزوح المدنيين. ولا تزال الحاجة ماسة إلى وقف التصعيد، وصولاً إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، كما كانت دائماً. كما أن تهديد الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة آخذ في الظهور مجدداً، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في طريقها إلى التضاعف هذا العام، مما يتطلب عملاً تعاونياً.

ومع استمرار النزاع على مدار أكثر من 13 عاماً، لا يزال الناس يخرجون إلى الشوارع للتعبير عن مظالمهم، وغالباً ما يواجهون إجراءات قمعية. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، تستمر الحركة الاحتجاجية في السويداء منذ ما يقرب من عام في السويداء للتعبير عن مطالب اقتصادية وسياسية. وقام بعض المحتجين بتحطيم صناديق الاقتراع للانتخابات البرلمانية هذا الشهر، ووردت تقارير عن قيام القوات الحكومية بإطلاق النار على حشد من الناس وإصابة أحد المدنيين، إلى جانب اغتيال أحد قادة الاحتجاجات والفصائل المسلحة. كما خرج بعض المتظاهرين إلى الشوارع في جرمانا بدمشق احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية. وتستمر في الوقت نفسه، خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حركة الاحتجاجات المستمرة منذ أشهر في إدلب ضد جماعة هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية. كما اندلعت احتجاجات جديدة في العديد من المواقع في شمال غربي سورية بعد الهجمات على اللاجئين في تركيا،

والتصريحات التركية بشأن سورية وفتح معبر تجاري مع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية لفترة وجيزة. وتم إطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط بعض القتلى. وينظم الآباء في القامشلي الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية اعتصامات للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم.

وفي الوقت نفسه، تستمر الممارسات القمعية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء، في جميع أنحاء سورية. تساهم هذه الممارسات أيضاً في تعميم واقع انعدام القانون والخوف والعنف. ويستمر كذلك إنتاج المخدرات وتعاطيها وتهريبها، وهو الأمر الذي لا يزال يشكل مصدر قلق للسوريين والمنطقة. يكافح المزيد والمزيد من السوريين من أجل إعالة أنفسهم وسط أزمات إنسانية واقتصادية ذات أبعاد أسطورية. ومما لا شك فيه أن زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيقول المزيد عن ذلك، بما في ذلك الأخبار المرحّب بها عن تمديد الحكومة السورية لإذن العبور عبر الحدود عبر باب الهوى. وأكرر الرسائل التي أؤكد عليها دائماً بشأن إمكانية الوصول والتمويل والعقوبات عندما يتعلق الأمر بالوضع الإنساني.

رسالتي الثانية اليوم تتعلق بوضع اللاجئين. يواجه السوريون خارج سورية تطورات مقلقة. بلغت التوترات في الدول المضيفة مستويات غير مسبوقة هذا الشهر، وأفادت تقارير مثيرة للقلق بوقوع هجمات على اللاجئين السوريين مما أشعل فتيل أعمال عنف شديدة. ويساور اللاجئون القلق إزاء احتمال إعادتهم قسراً أو إجبارهم على العودة من خلال تدابير تقييدية يتصاعد تشددها. نحن ندرك تمامًا المأزق العسير الذي تواجهه البلدان المضيفة، وندعو بقوة إلى تعزيز الدعم المقدم إليها. كما نواصل التأكيد على أهمية دعم السوريين الذين يختارون العودة طوعا. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضًا إلى وضع حد للخطابات والأفعال المعادية للاجئين. يجب حماية السوريين أينما كانوا، ويجب أن تستمر الجهود لتهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة لهم.

يستمر التواصل بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويشمل ذلك الحوار بشأن إمكانية الوصول إلى الأراضي السورية. كما نحيط علماً بالاتصالات والتصريحات الصادرة عن الحكومة السورية المتعلقة بالخدمة العسكرية، والتي نتابعها عن كثب. ويكمن الحل في تطوير العمل إلى إجراءات فعلية تشمل مجموعة من الخطوات الملموسة والقابلة للتحقق اللازمة من أجل التصدي للمخاوف التي يُفصح عنها اللاجئون بشكل مباشر، سواء من جانب الحماية أو سبل العيش – وسبل العيش تتطلب إجراءات من الجهات المانحة أيضا.

ونظراً لحجم النزاع وتعقيده، لا توجد حلول سهلة أو فورية. إن درب السلام سيكون ممتدًا ووعراً، لذا علينا أن نشرع في خوضه بعزيمة وهدف منشود. لا أزال أتقصى الأفكار بشأن تمهيد الطريق لنهج جديد وشامل. وفي الآن ذاته، لا أنفك أضغط باتجاه خفض فوري للتصعيد يفضي إلى وقف شامل لإطلاق النار في البلد وتجاوز المأزق بشأن استئناف أعمال اللجنة الدستورية وبشأن تدابير بناء الثقة والمضي قدما خطوة مقابل خطوة.

وهذا يقودني إلى رسالتي الثالثة اليوم: نحتاج إلى عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها تيسرها الأمم المتحدة. فذلك أمر أساسي. إنه المسار المحدد في القرار 2254 (2015)، ويظل السبيل الوحيد المتفق عليه دولياً للمضي قدمًا. يجب أن يقود السوريون عملية تنفيذه ويمتلكون زمامها وأن تتصدى لشواغل جميع السوريين. لا يزال السوريون منقسمين بشدة، سياسياً وإقليمياً، حيث لا يزال الملايين منهم يعيشون خارج سيطرة الحكومة. ولا يمكن الجمع بينهم والتوفيق بين رؤاهم إلا من خلال حل سياسي تفاوضي. إن النزاع في جوهره سياسي، ولن يتسنى حله إلا حينما تتمكن الأطراف السورية من تحقيق تطلعاتها المشروعة وحين يتم احترام واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

وأعرب عن تقديري لتواصل الأطراف السورية مؤخراً معنا. زارت نائبتي دمشق مؤخراً، وأتطلع إلى زيارتي القادمة. كما أتطلع إلى مشاركتي المقبلة مع هيئة التفاوض السورية.

ونحيط علماً بأن الحكومة السورية نظمت في 15 تموز/يوليه انتخابات برلمانية وفقاً للترتيبات الدستورية والتشريعية الحالية. وكما

قلتُ سابقاً، إن تلك الانتخابات ليست بديلاً عن العملية السياسية التي ينص عليها القرار 2254 (2015)، والتي تتوخى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وفقاً لدستور جديد وتدار تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويقودني ذلك إلى رسالتي الرابعة والأخيرة: يجب إشراك جميع الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية، ويجب معالجة شواغلها ذات الصلة في إطار نهج شامل لتنفيذ القرار 2254 (2015). هناك حاجة إلى نهج لا يستثني أيًا من الجهات الفاعلة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية – فالكثير منها يمتلك عناصر أساسية للحل، أو سبلاً لإحباطه – ويتصدى لمجموعة كاملة من المسائل التي لا تنفك تؤجج النزاع أو تتصل بصورة مباشرة بتسويته.

لقد استمعنا هذا الشهر إلى بيانات جديدة من حكومتي سورية وتركيا بشأن إمكانية استئناف الاتصالات الدبلوماسية بينهما، وكذلك إلى بيانات من حكومتي روسيا والعراق بشأن جهودهما لدعم ذلك. كما تتواصل المناقشات بشأن المرحلة التالية من عمل مجموعة الاتصال العربية. ونواصل التعاون مع جميع الشركاء الذين يسعون إلى المشاركة في الجهود المبذولة الرامية إلى دفع المسألة نحو الأمام. ونواصل مناشدة جميع الأطراف الفاعلة، سواء كانت لديهم اتصالات مع الأطراف السورية أم لا، التصرف بطريقة تسهم في إطلاق الجهود المتوقفة منذ فترة طويلة لتنفيذ القرار 2254 (2015). ونعتقد أن من المصلحة المشتركة للجميع والمصلحة العليا للشعب السوري أن يعمل الجميع مع الأمم المتحدة من أجل مجموعة أوسع من الإجراءات المنسقة التي تدفعنا نحو نهج جديد وشامل لحل النزاع. ولا يمكن للجهود التي يقودها ويملكها السوريون أن تنجح من دون دبلوماسية دولية تعاونية فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية دعماً للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وأشاطر العديد من السوريين إحباطهم العميق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق تطلعاتهم المشروعة واستعادة بلدهم. كما أعربت عضوات المجلس الاستشاري النسائي لي بصيغة شديدة عن تلك المخاوف، وقد اجتمعن في جنيف. ولكي يكون الحل مستداماً ومثمراً، يجب أن يتناول تطلعات ومظالم وشواغل الأمن التي تهم الجانبين السوريين والنطاق الأشمل للمجتمع السوري. كما أنني أشاطر الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إحباطها، ولا سيما البلدان المضيفة التي تعتقد أن الوضع الراهن خطير وغير مستدام وتلمس فتوراً في الاهتمام بسورية في بعض الأوساط. وأشدد على أهمية التغلب على العقبات وإيجاد سبل للمضي قدمًا. يمكن تحقيق ذلك، وهو يتطلب مساهمات الأطراف السورية، والأطراف الفاعلة الخارجية، كما سبق وأن قلت. وأناشد الجميع التعاون مع الأمم المتحدة بروح من العملية والحس الواقعي والصراحة والحل التوفيقي، للمضي قدماً في العملية السياسية وفقاً للقرار 2254 (2015).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغهام.

السيد راجاسينغهام (*تكلم بالإنكليزية*): ما زالت سورية ترزح تحت وطأة أفدح كارثة إنسانية منذ نشوب النزاع قبل أكثر من 13 عامًا. يحتاج أكثر من 16 مليون شخص في شتى أرجاء سورية إلى مساعدات إنسانية، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، ولا يزال حوالي ٧,٢ مليون شخص نازحين عن منازلهم عقب سنوات من النزاع، بينما تستمر الأعمال العدائية في إلحاق الضرر بالمدنيين وعرقلة وصولهم إلى الخدمات الأساسية.

ويتجلى تأثير النزاع بأوضح صوره خلال أشد أشهر السنة حرارة، إلى جانب المصاعب الاقتصادية المرتبطة به، والضغوطات الناجمة عن تغير المناخ، والانخفاض الحاد في التمويل للأغراض الإنسانية وغياب برامج تنموية للخدمات الأساسية. في وقت سابق من هذا الشهر، زار المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية، السيد آدم عبد المولى، محافظة الحسكة شمال شرقي سورية، حيث تجاوزت درجات الحرارة 40 درجة مئوية. ويشهد العديد من الناس هناك انخفاضًا كبيراً في المساعدات الإنسانية التي كانوا يعولون عليها بسبب التخفيضات الكبيرة في التمويل. وتضاءلت إمكانية حصول السكان على المياه نتيجة لقلة الأمطار، وازداد الوضع سوءًا بسبب

آثار النزاع والأزمة الاقتصادية على البنى التحتية للمياه والكهرباء. والآن بات عليهم مواجهة الأمراض التي تنقلها المياه التي كان من الممكن الوقاية من كثير منها لو توفرت مرافق أساسية للمياه والصرف الصحي. تتأثر الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار والأشخاص ذوو الإعاقة والمراهقات على نحو غير متناسب. وتؤثر ندرة المياه، إلى جانب الاكتظاظ وانعدام الخصوصية، تأثيراً مباشراً على قدرة النساء على الحفاظ على نظافتهن بأمان، بما في ذلك نظافتهن أثناء الدورة الشهرية، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء. وقالت أمينة، وهي امرأة تعيش في مخيم الهول الشبيه بالمعتقل مع أطفالها الثلاثة منذ عامين، للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية عبد المولى:

”غالباً ما نمضي أياماً دون مياه نظيفة كافية للشرب أو الطهي أو الغسيل. ويزيد ارتفاع درجات الحرارة الحالة سوءاً. فأطفالي عطشى على الدوام ومن المؤلم أن أراهم يعانون“.

تبذل الأمم المتحدة وشركاؤنا ما في وسعنا لمساعدة الناس على تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية من المياه. فقد ركّبت المنظمات الشريكة 16 محطة لمعالجة المياه في الحسكة، تخدم كل منها آلاف الأشخاص. ويتواصل التخطيط لإصلاح محطة مياه علوك التي تخدم ما يزيد عن 600 000 شخص في الحسكة في أعقاب تنفيذ مهمة التقييم عبر خطوط التماس في الشهر الماضي. وبدعم من الصندوق الإنساني السوري، يستمر العمل على إصلاح محطة مياه عين البيضا التي تزود منطقة الباب في حلب بالمياه. وأعاد برنامج الأغذية العالمي في القنيطرة تأهيل نظم الري لدعم الزراعة المحلية. وتلقى أكثر من 3,5 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد مساعدات في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في الربع الأول من العام.

ولكن نقص التمويل يحد على نحو خطير من قدرتنا على الحفاظ على هذه الأنشطة، ناهيكم عن توسيع نطاقها. فبعد مرور أكثر من ستة أشهر على بداية العام، لم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية 20 في المائة. وكمثال على تداعيات ذلك، يخبرنا شركاؤنا في شمال غربي سورية أن أكثر من 900 000 شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال، لا يحصلون على الدعم الضروري الذي يحتاجون إليه في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي. وستزداد هذه التحديات مع ازدياد تكرار موجات الحر أكثر من ذي قبل بسبب تغير المناخ. وكما أظهرنا، تتمتع الأمم المتحدة وشركاؤها بالقدرة والخبرة وإمكانية الوصول المناسبة لتوسيع نطاق البرامج بمجرد توفر المزيد من التمويل. لذلك أحث الجهات المانحة على توفير التمويل الذي نحتاج إليه لدعم الشعب السوري الذي يواجه أزمة تلو الأخرى عاماً بعد عام.

وتظل العملية عبر الحدود من تركيا شريان حياة بالغ الأهمية للملايين من الناس في شمال غربي سورية الذين يعانون الآن من الحر الشديد الذي يُضاف إلى سنوات من النزاع والنزوح. ونرحب بقرار الحكومة السورية تمديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة لاستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية لمدة ستة أشهر إضافية إلى غاية 13 كانون الثاني/يناير 2025. وهو التمديد الثاني من نوعه لاستخدام باب الهوى منذ فبراير/شباط 2023 بعدما سمحت الحكومة لأول مرة للأمم المتحدة بإجراء عمليات عبر الحدود في شمال غربي سورية. وعبرت حوالي 000 2 شاحنة تحمل مساعدات الأمم المتحدة الحدود من تركيا إلى شمال غربي سورية عبر معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية على مدار العام المنصرم. وتمكن أيضاً موظفو الأمم المتحدة من إجراء زيارات منتظمة إلى شمال غربي سورية للتأكد من أن برامجنا تلبي احتياجات الناس بفعالية. وعلى الرغم من تراجع المساعدات بصفة عامة بسبب نقص التمويل، فقد كانت المعابر الحدودية مفيدة في السماح بتقديم خدمات المساعدة والحماية الضرورية لأكثر من مليون شخص من الفئات الضعيفة شهرياً.

ونظراً إلى حجم الاحتياجات، سيظل من المهم أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق استخدام المساعدة عبر خطوط التماس. وفي هذا الصدد، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالات التأخير المستمرة في البعثات المخطط لها في الشمال الغربي والشمال الشرقي، وهو تذكير بالتحديات التي تشكلها النزاعات التي لم تُحل على التدفق المتوقع للمساعدات. ومع ذلك، نأمل أن تنطلق بعثة عبر خطوط

التماس إلى إدلب الشهر المقبل ستكون الأولى منذ أكثر من عام وأن تتمكن أيضاً التحركات المخطط لها إلى رأس العين وتل أبيض، بما في ذلك محطة مياه علوك، من الانطلاق قريباً.

وتؤكد مواطن الضعف الشديد التي كشفت عنها درجات حرارة الصيف القصوى في سورية على مدى أهمية ضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. يتطلب ذلك وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. ويتطلب أيضاً المزيد من التمويل. وتُظهر مواطن الضعف المذكورة أيضاً الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في جهود التعافي المبكر في جميع أنحاء البلد. وفي حال عدم تحسن الحالة العامة، قد نرى العديد من السوريين الذين يمثلون مستقبل البلد يختارون المغادرة ليضافوا إلى ملايين اللاجئين في المنطقة وخارجها. وتؤكد مواطن الضعف تلك مرة أخرى على الحاجة، أكثر من أي شيء آخر، إلى إحراز تقدم عاجل في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وأحث مجلس الأمن مرة أخرى على دعم الأطراف والمبعوث الخاص بيدرسن لإنهاء الأزمة بصورة نهائية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد راجاسينغهام على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها المبعوث الخاص ومكتبه، فقد مرّ شهر آخر دون تحقيق أي تقدم في عقد اللجنة الدستورية أو في العملية السياسية أو في أي جانب آخر من جوانب القرار 2254 (2015). وبينما تواصل روسيا والنظام السوري حملة العرقلة بلا هوادة، تستمر المعارضة السورية في سعيها إلى إيجاد حلول حقيقية ومستقبل أفضل للشعب السوري. ونشيد بالتعاون المستمر بحسن نية لهيئة التفاوض السورية مع الأمم المتحدة، بما في ذلك زيارتها إلى نيويورك هذا الشهر، ونكرر دعواتنا السابقة للنظام إلى الانخراط أيضاً في العملية السياسية. فلنكن واضحين: لن تطبّع الولايات المتحدة العلاقات مع النظام السوري أو ترفع العقوبات في غياب حل سياسي حقيقي ودائم. وندعو النظام مجدداً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015).

وندين الانتخابات البرلمانية الصورية التي أجراها النظام السوري في 15 تموز/يوليه. إن ما سميت انتخابات افتقرت حتى إلى أي مظهر كاذب من مظاهر الحرية أو النزاهة. واكتفت بالمصادقة على استمرار ديكتاتورية بشار الأسد. ولا ينبغي أن ينخدع أي بلد بهذه الممارسة المخزية. ومن المؤكد أن الشعب السوري لم ينخدع بها. يجب أن تكون الانتخابات في سورية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015). ولن نضفي الشرعية على التلاعب الانتخابي المصمم لإضفاء ستار من الشرعية والإيهام بأن الأوضاع طبيعية. لقد مضى 13 عاماً على اندلاع الثورة السورية، ولا يزال النظام يستخدم العنف لقمع المطالب الشعبية السلمية والمشروعة المنادية بالحرية والديمقراطية. ونرفض الفكرة القائلة بأن الوقت قد حان لكي يمضي مجلس الأمن قدماً. وندين العنف الذي استخدمه النظام مؤخراً ضد متظاهرين سلميين في السويداء والذي أسفر عن مقتل شخص واحد.

وعلى صعيد العمل الإنساني، تحيط الولايات المتحدة علماً بالترتيب الأخير بين الأمم المتحدة والنظام السوري للإبقاء على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عبر باب الهوى لمدة ستة أشهر أخرى. ومع أننا نشعر بالارتياح لإبقاء شريان الحياة مفتوحاً، فمن المؤسف إعادة النظر في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة كل ستة أشهر بينما تشتد احتياجات السوريين. ونثني على التزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بضمان إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وفي هذا الصدد، تكرر الولايات المتحدة دعوتها النظام السوري إلى التعاون مع طلبات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس لفائدة المدنيين في الركبان وإلى إعادة فتح الطريق التجاري إلى الركبان، ونحث حلفاءنا وشركاءنا على الانضمام إلى هذا النداء. ونكرر الدعوة الواردة في القرار 2730 (2024) الذي اتخذه المجلس مؤخراً والتي تحث جميع

أطراف النزاعات على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين وتسهيل وصولها إليهم، وسكان الركبان ليسوا استثناءً من ذلك.

ولا نزال نركز أيضاً على الحالة في مخيم الهول ومراكز الاحتجاز في شمال شرقي سورية التي تتطلب دعماً دولياً إضافياً لأن الاستجابة الدولية تعاني من نقص كبير في التمويل. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الوحيد الدائم والطويل الأمد لهذه التحديات هو من خلال إعادة أو عودة النازحين والمحتجزين إلى مناطقهم أو بلدانهم الأصلية للتمكن من إعادة إدماجهم بفعالية في مجتمعاتهم المحلية ومساءلتهم عن سلوكهم، عند الاقتضاء.

أخيراً، نشير مرة أخرى وبقلق متزايد إلى أن إيران ووكلاءها وشركاءها يستخدمون الأراضي السورية على نحو متزايد منصة للنشاط الضارّ. ولم يجلب وكلاء إيران وشركاؤها من المقاتلين سوى الموت والدمار ولم يفعلوا شيئًا لمساعدة الشعب السوري. ويجب على النظام العمل لكبح أنشطتهم الخبيثة وإنهاء هذا التهديد للأمن الإقليمي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بصفتي رئيس مجلس الأمن، أجد لزاماً عليَّ أن أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما.

ترحب سويسرا بالجهود التي يبذلها السيد بيدرسن في إطار ولايته بموجب القرار 2254 (2015). وندعو الأطراف السورية ومجموعة الاتصال العربية والمشاركين في عملية أستانا، وكذلك الشركاء الدوليين، إلى إعادة إطلاق حوارهم والتعاون مع المبعوث الخاص ضمن الإطار الشامل الذي يوفره القرار بغية التوصل إلى حل سياسي دائم في سورية. ويحدد القرار المعالم الرئيسية لعملية سياسية يقودها وينفذها السوريون. وينبغي أن يتيح تعاون جميع الأطراف السورية والدولية مجددا مع الأمم المتحدة إمكانية تحديد القواسم المشتركة اللازمة لكسر الجمود في هذه العملية. وفي هذا الصدد، فإن إعادة إطلاق أنشطة اللجنة الدستورية، التي تقف جنيف على أهبة الاستعداد لاستضافة اجتماعاتها، من شأنه أن يبعث برسالة دعم مهمة للمساعي الرامية إلى بلورة نهج متضافر لتحقيق السلام. ومن المهم بشكل حيوي مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والنازحون واللاجئون، في البحث عن حل سياسي. وفي جنيف، تشكل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي قناتين أساسيتين لإسماع أصوات السوريين في جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وتود سويسرا التأكيد على أن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان، يوفر الحماية للسكان المدنيين والممتلكات المدنية. وإقرار وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، أمر أساسي. ويجب تفادي أي امتداد للنزاع في الشرق الأوسط إلى المنطقة الأوسع نطاقا بأي ثمن.

أخيرا، فإن مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ارتُكبت في البلد منذ عام 2011 شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، يجب أن يتوقف العنف المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري واستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا ندعم عمل لآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سورية من دون عدالة.

لا تزال الأزمة الإنسانية في تدهور. ويؤثر النزاع المستمر مقترنا بالزلازل المدمرة وموجات الجفاف المتكررة بشكل متزايد والوضع الاقتصادي المتدهور تأثيراً مدمراً على الشعب السوري. ويتسبب سوء التغذية في أضرار فادحة، بينما يواجه نصف السكان تقريباً عقبات في الحصول على الخدمات الأساسية والموارد الحيوية مثل مياه الشرب. ونتيجة لذلك، يعتمد قرابة 17 مليون شخص، الكثير منهم من الأطفال، على المساعدات الإنسانية في وقت تواجه فيه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تخفيضات كبيرة في الميزانية.

إن الإعفاء من الجزاءات لأغراض إنسانية أمر مهم لتيسير الأنشطة الإنسانية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي. ولذلك، ترحب سويسرا بتجديد الإذن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بإيصال المساعدات الإنسانية في الشمال الغربي عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية. وتعتبر سويسرا هذا الإذن علامة مشجعة على زيادة التعاون مع الأمم المتحدة بشأن جميع جوانب النزاع. وتبقى جميع أشكال الوصول إلى المستفيدين – عبر خطوط التماس وعبر الحدود وداخل سورية – ضرورية لتلبية الاحتياجات الهائلة للسكان. وفي هذا الصدد، نؤكد أن السماح بالمرور السريع والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وتيسيره هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا تزال الأذون المفتوحة، بما في ذلك لاستخدام المعبرين الآخرين في باب السلامة والراعي الشهر المقبل، ضرورية لضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ وكفالة الفعالية في تمويل العمليات الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر والتخطيط لها. وتتطلب الأزمات متعددة الأبعاد التي تواجهها سورية استجابة مناسبة وموحدة من المجتمع الدولي وستواصل سويسرا العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام على إحاطتيهما.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الخطيرة في سورية. والكارثة الاقتصادية والضربات الجوية والقصف وتأثير نقص تمويل الاستجابة الإنسانية تجسيد صارخ للوضع الهش الذي يواجهه السوريون. وعلاوة على ذلك، شهدنا في الشهر الماضي تجدد الاشتباكات وأعمال العنف على طول الحدود الشمالية الغربية مع تركيا والعديد من الحالات لمدنيين عالقين في خضم النزاع في الشمال الشرقي وفي الجنوب.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بالقرار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة ودمشق بشأن إعادة الإذن بإيصال المساعدات عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية. فلا يزال معبر باب الهوى يشكل خط إمداد حيويا للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية إلى الملايين المحاصرين في الشمال الغربي. وندعو مرة أخرى إلى الإذن باستخدام جميع المعابر وتشغيلها طالما استمرت الحاجة الإنسانية. ونؤكد مجددا دعمنا لجميع طرائق المعونة التي تتيح إيصال المساعدات عبر أقصر الطرق، بما في ذلك عبر خطوط التماس. وبينما يسرنا أن نرى زيادة في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، فإننا نأسف لأن نسبة تمويلها لا تزال عند مستوى 18,7 في المائة فقط. وهناك حاجة إلى موارد أكبر. ومن شأن ذلك أن يضمن إيلاء الاهتمام لملفات المساواة بين الجنسين والتعافي المبكر والقدرة على الصمود وبرامج سبل العيش من أجل دعم الحياة المستدامة والكريمة للسوريين. وسيكون لمثل هذا الإجراء آثار إيجابية ومضاعفة وسيساعد في الخروج من دائرة الاستجابة الدائمة لحالات الطوارئ.

ولن يؤدي استمرار المماطلة في استئناف عمل اللجنة الدستورية إلا إلى تعقيد الأزمة السورية والبعد أكثر عن أي مظهر من مظاهر السلام العادل والدائم. وتدعو مالطة مرة أخرى جميع الأطراف، وخاصة دمشق، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية للعمل من أجل مستقبل الشعب السوري. فلا يوجد مسار بديل لإحراز تقدم حقيقي وذي مصداقية سوى المسار المبين في القرار 2254 (2015). ومن الأهمية بمكان زيادة التعاون مع المبعوث الخاص في مساعيه الحميدة في هذا الصدد، بما في ذلك التعاون بإخلاص في مبادرته خطوة مقابل خطوة. ونصر على كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في كل مرحلة من مراحل العملية السياسية.

ولا يزال القلق يساورنا بشكل خاص إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونحث جميع الأطراف في سورية على العمل بجدية مع الأمم المتحدة بغية إنهاء ومنع هذه الانتهاكات والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

يتمثل أحد الملامح الأساسية للنزاع الوحشي في سورية في مسألة المفقودين والمختفين والمحتجزين بصورة تعسفية. ومن شأن إحراز تقدم والتعاون بشأن هذه المسألة أن يمنح راحة البال لمئات الآلاف من أفراد

الأسر المكلومة وسيدل على وجود إرادة حقيقية لتحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت. وفي هذا الصدد، تكرر مالطة مرة أخرى دعمها للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتحث على تنفيذ ولايتها بطريقة تراعي المنظور الجنساني وتركز على الناجين. أما بالنسبة للاجئين السوريين الذين يرغبون في العودة، فإننا نؤكد مرة أخرى أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. ونشعر بالقلق إزاء التقارير الأخيرة عن حالات العودة القسرية من المنطقة إلى سورية ونشير إلى مسؤولية دمشق عن ضمان احترام حقوق جميع العائدين وسلامتهم وأمنهم.

في الختام، تؤكد مالطة مرة أخرى أهمية أن تتوصل جميع أطراف هذا النزاع وداعموها الدوليون إلى حل وسط. فثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى القيادة والرؤية لسد الفجوة.

السيدة ديكس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد راجاسينغهام على إحاطتيهما هذا الصباح.

أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولاً، كما أوضحتم، إن الوضع الإنساني في أنحاء سورية لا يزال عصيبا، نتيجة ما يفوق 10 سنوات من النزاع وأفعال النظام، والتي تتضمن قراره الأخير بمنع دخول المساعدات إلى مخيم الركبان، وهو ما أدى إلى ندرة شديدة في الغذاء. نحن نطالب النظام بالسماح بدخول المواد التجارية إلى مخيم الركبان، وضمان بقاء كل الطرق مفتوحة وبشكل منتظم لدخول المساعدات الإنسانية – بما في ذلك في شمال غربي سورية. فالقرارات قصيرة الأجل والمفاجئة غير ملائمة، وهو ما تواصل الأمم المتحدة الإعراب عنه بوضوح. يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية ما دامت تقتضي الحاجة ذلك.

ثانياً، في ضوء تقرير جزاءات الأمم المتحدة الذي نُشر الأسبوع الماضي، أريد التأكيد على أن الجزاءات التي نفرضها على نظام الأسد لها غرض واضح: إنها تفرض لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية الفظيعة في السنوات الـ 14 الماضية، بمن فيهم من ارتكبوا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم استخدام الأسلحة الكيميائية. ولقد اتخذنا خطوات واضحة لضمان عدم تأثير الجزاءات وأي أدوات تهدف إلى محاسبة نظام الأسد على القطاع الأكبر من السكان السوريين أو على تقديم المساعدات الإنسانية. ونحن ندعم بكل عزم المتضررين من هذا النزاع المدمر المستمر.

ثالثاً، إن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وشاملة. فقد أُجريت انتخابات برلمانية في سورية هذا الشهر بهدف تعزيز استمرار النظام الديكتاتوري للأسد، والتظاهر بوجود شرعية شعبية لنظامه الذي تنتفي عنه مظاهر الإصلاح والديمقراطية. ورداً على ذلك، شهدنا المحتجين في سورية يقاطعون الانتخابات ويطالبون بعملية أكثر إنصافاً وشفافية. فلا يمكن أن تكون الانتخابات شرعية في سورية إلا نتيجة لعملية سياسية حقيقية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، وتسمح بمشاركة كل السوريين المؤهلين للانتخاب – بمن فيهم الشتات.

أختتم بياني بالتذكير مجدداً بأن الأسد بيده سلطة إنهاء هذا النزاع الذي لا يُحتمل، وتحمُّل المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وأشكال الأذى الذي عانى منها السوريون. لقد حان الوقت لتنفيذ المطالب المشروعة للشعب السوري، وإبداء التزام حقيقي بإحلال السلام تماشياً مع القرار 2254 (2015).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بصفتي رئيساً لمجلس الأمن، أجد لزاماً عليَّ أن أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راجاسينغهام، على إحاطتيهما.

ظلت منطقة الشرق الأوسط في حالة من التقلب الحاد منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. وتواجه المنطقة الأوسع خطر تفاقم النزاع. وتشكل سورية، الغارقة في أتون نزاع امتد طوال الأعوام الـ 14 الماضية، نقطة ضعف في هذا السياق. وأي سوء تقدير قد يجر سورية، بل المنطقة الأوسع نطاقًا، نحو هاوية أشد ظلمة. لذلك يجب علينا أن نواصل عملنا الدؤوب تعزيزاً لالتزامنا بحل هذا النزاع الذي طال أمده.

أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط أساسية يمكن أن تدخل تحسناً على المسألة السورية.

أولاً، يبرز المشهد الإقليمي المضطرب الضرورة العاجلة لإيجاد حل سياسي مجدٍ في سورية. ومن الضروري وقف التصعيد على نحو مستدام من أجل وقف إطلاق النار الشامل في البلد. ولبناء جسور الثقة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تلتقي وتستأنف عقد اللجنة الدستورية المعلقة منذ فترة طويلة. وإذ لم تلق جنيف ولا بغداد قبولًا من جميع الأطراف، فإننا نحث أحد بلدان الجوار على الاضطلاع بدور ريادي باقتراح مكان بديل ثالث. وتحيط جمهورية كوريا علماً بالحل السياسي الشامل الجديد الذي اقترحه المبعوث الخاص والذي يشمل جميع الأطراف المعنية، داخل سورية وخارجها على حد سواء، متجاوزاً بذلك النهج المجزأة في التعامل مع الجمود السياسي. لا يمكن لأي جهة فاعلة بمفردها حل هذه الأزمة. إن الدبلوماسية الدولية البنّاءة مع جميع الأطراف المعنية هي السبيل الصحيح لتحقيق نتيجة إيجابية في سورية.

ثانياً، لا تزال أزمة المعتقلين والأشخاص المفقودين في أوجها كما كانت دائماً. وقد أبلغت الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذا الشهر عن توثيق ما لا يقل عن 236 1 حالة احتجاز تعسفي في سورية في النصف الأول من عام 2024، حيث سجلت 217 حالة في شهر حزيران/يونيه وحده. لا سبيل للمضي قدمًا نحو حل سياسي مستدام في ظل هذا العدد الضخم من المفقودين وحالات الاحتجاز التعسفي والمختفين قسراً. ولا يمكن تحقيق أي عدالة انتقالية أو مصالحة دائمة من دون الاهتمام أولاً بمعالجة أحزان أسر المفقودين. ونشير إلى أن القرار 2254 (2015) يدعو إلى الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، ولا سيما النساء والأطفال، سعياً إلى عملية سياسية بقيادة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة.

ثالثاً، إن الوضع الإنساني في سورية متردٍ في حد ذاته، ولكنه مهم أيضاً في سياق المنطقة الأوسع نطاقاً. هناك 16.7 مليون شخص في سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وتشير تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن 7.2 مليون شخص باتوا الآن نازحين، إلى جانب أكثر من 5 ملايين لاجئ في البلدان المجاورة. ونرحب بتمديد آخر لمدة ستة أشهر لمعبر باب الهوى، ولكننا نصر على ضمان الوصول عبر الحدود طالما كانت الاحتياجات الإنسانية تتطلب ذلك عبر كافة نقاط العبور الثلاث.

ولا بد من تحقيق معيارين لكفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين. يجب على الحكومة السورية أن تكفل أمنهم، وتمتنع عن إقامة عراقيل قانونية، وتحجم عن إجبارهم على الخدمة العسكرية، بصرف النظر عن منشأ العائدين الجغرافي أو طائفتهم أو توجهاتهم السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي تسهيل عودتهم الطوعية من خلال توفير الموارد. لذا، ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ 000 700 دولار في مشروع دعم العودة على أساس المناطق التابع للمفوضية.

نشعر بالإحباط إذ يبدو أنه لا يوجد تقدم ملموس في الحالة السورية، مع استمرار تصاعد حدة التوترات. ومع ذلك، وكما ذكر المبعوث الخاص بيدرسن اليوم، لا بد أن نعي أن النزاع السوري لا يزال حياً. وما فتئ الناس هناك يتجرعون الألم والكرب. والأهم من ذلك، وفي سياق التوترات المتصاعدة الحالية التي اجتاحت المنطقة بأسرها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، يجب أن نحترم التزامنا الثابت بالتهدئة الفورية ووقف إطلاق النار شامل في سورية، وفقاً للقرار 2254 (2015).

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للإحاطتين المفيدتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راميش راجاسينغهام، بالنيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ظل التعثر في عملية المفاوضات السياسية السورية مثار قلق دائم لدى مجلس الأمن. وسيكون من المستحيل إحراز تقدم نحو تحقيق سلام مستدام في سورية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، إلى أن تُظهر الجهات الفاعلة الرئيسية الإرادة السياسية اللازمة والالتزام بتنفيذ تدابير بناء الثقة واستئناف عملية حوار بين الأطراف الفاعلة المتعددة. إن تصاعد العنف، وخاصة الهجمات

التي تستهدف المناطق السكنية والبنية التحتية الحيوية، لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة والتهديدات المتزايدة للإرهاب والتطرف العنيف.

ويكرر وفد بلدي دعمه للمبعوث الخاص بيدرسن ويأمل في أن يتمثل نهجه الشامل لتحقيق حل سياسي مستدام للأزمة في سورية في إجراءات ملموسة، مثل استئناف عمل اللجنة الدستورية واستراتيجية التفاوض القائمة على خطوة مقابل خطوة.

ومن المؤسف أن 70 في المائة من السكان السوريين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة وأن قيود التمويل تهدد بالحد من تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر وبرامج المساعدات الإنسانية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف مستمرة بشأن وضع النازحين واللاجئين في بلدان ثالثة وغياب أي استجابة بشأن مصير الأشخاص المحتجزين تعسفاً والمفقودين.

ذكر المبعوث الخاص بيدرسن أن إحلال السلام في سورية مسألة عاجلة وضرورية. وسيتطلب تحقيق ذلك ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإعطاء الأولوية للحوار السياسي الجامع والتعددي والتصدي للتهديدات الإرهابية من خلال نهج إقليمي متضافر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد راجاسينغهام على إحاطتيهما.

إن الحل السياسي القائم على القرار 2254 (2015) هو وحده الذي يمكن أن يجعل تحقيق السلام العادل في سورية أمراً ممكناً. وتؤيد فرنسا جهود السيد بيدرسن ونهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل خطوة. ويجب أن يتوقف النظام عن إعاقته المستمرة للعملية السياسية. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد للانضمام إلى السيد بيدرسن في استكشاف كل السبل الممكنة لإعادة الاستقرار إلى سورية. والسبيل الوحيد الممكن لرفع الجزاءات وتمويل إعادة الإعمار هو إحراز تقدم ملموس على الجبهة السياسية.

تواصل فرنسا دعمها لملايين اللاجئين السوريين في المنطقة، وكذلك للبلدان التي تستقبلهم. وعزوف اللاجئين عن العودة إلى بلدهم ليس لاعتبارات اقتصادية فحسب. وإنما يرجع ذلك في المقام الأول إلى شواغل أمنية وسياسية. وتواصل فرنسا عملها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لضمان أن يهيئ النظام الظروف الملائمة للعودة الآمنة. وندعو النظام إلى الالتزام بحسن نية بتوفير جميع الضمانات اللازمة ونؤيد تماماً جهود المفوض السامي غراندي في هذا المجال. وتدعو فرنسا نظام دمشق وجميع أطراف النزاع إلى توضيح وضع المفقودين والإفراج عن المعتقلين تعسفاً. ويجب ألا يمر الاستخدام المنهجي للتعذيب والعنف الجنسي دون عقاب.

إن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور، وقد أمكن بصعوبة تمويل 21 في المائة من خطة الاستجابة. لذا يجب علينا تعبئة الجهود، لا سيما في قطاعي المياه والصرف الصحي. والاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي في هذا الجهد وسيبلغ إجمالي المساعدات الفرنسية 50 مليون يورو في عام 2024. ونشجع جميع أعضاء المجلس على المساهمة. ويجب ضمان إيصال المساعدات بكل الوسائل الممكنة، سواء عبر الحدود أو عبر الخطوط. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد فتح معبر باب الهوى الحدودي حتى كانون الثاني/يناير 2025. ويجب أن يظل هذا الطريق مفتوحاً طالما كان ذلك ضرورياً.

أخيراً، تشعر فرنسا بالقلق إزاء الحالة في لبنان وأعمال العنف على الحدود مع إسرائيل. وندعو الأطراف إلى ضبط النفس واحترام القرار 1701 (2006). وما زلنا ملتزمين، على أساس المقترحات التي قدمناها لكلا الطرفين، بتجنب اندلاع حريق في المنطقة بأسرها.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمدير راميش راجاسينغهام على إحاطتيهما القيمتين وننوه بحضور ومشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

تعرب مجموعة 3+1 عن أسفها لعدم إحراز أي تقدم ملموس على المسار السياسي وتعرب عن قلقها إزاء عدم إحراز أي تقدم في

إعادة انعقاد اللجنة الدستورية. ونود أن نؤكد للأطراف المعنية على أهمية منح السوريين بصيصاً من الأمل واستعادة ثقتهم في مستقبل بلدهم. ونؤكد مجدداً دعمنا لعمل المبعوث الخاص بيدرسن ونحثّ الأطراف المعنية على المشاركة بإيجابية في جهوده لإحياء وإطلاق عملية سلام يقودها السوريون ويمسكون بزمامها. ويجب أن تستهدف هذه الجهود حل الأزمة التي تلقي بظلالها القاتمة على حياة ملايين السوريين حتى الآن. في هذا الصدد، تشدد المجموعة على أهمية التعجيل بعملية السلام على وجه السرعة والتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن هشاشة السلام والأمن في سورية، والحالة على شفا المزيد من التصعيد. وتدعو مجموعة 3+1 إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وبذل كل جهد ممكن لتجنب تصعيد التوتر داخل سورية وفي المنطقة الأوسع. وتسلط عودة الأنشطة الإرهابية للظهور في البلد الضوء على إمكانية ارتداد سورية إلى مستوى خطير من التهديد. ومكافحة الإرهاب واجب جماعي يتطلب تضافر الجهود الدولية واتخاذ إجراءات حاسمة. كما نود أن نشدد على أن انتهاكات السيادة السورية تهدد بمزيد من التدهور في الحالة الأمنية في البلد وفي المنطقة ككل، الأمر الذي قد تكون له عواقب وخيمة. لذلك، تجدد المجموعة دعوتها إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها وتحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل بجدية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار 2254 (2015).

يتحمل المدنيون، وخاصةً الأطفال والنساء، العبء الأكبر لتبعات الحروب والأزمات، وسورية ليست استثناءً من ذلك. وترسم الإحاطتان اللتان استمعنا إليهما اليوم صورة قاتمة لمعاناة هائلة. وللأسف، لم ترقَ جهود المجتمع الدولي إلى المستوى المطلوب لتحقيق هدف التمويل المحدد في خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2024. وستزداد الحالة الإنسانية المتردية أصلاً سوءاً في ظل النقص الحالي في التمويل، حيث لا تتجاوز نسبة التمويل 21 في المائة – وهو انخفاض كبير بنسبة 35 في المائة مقارنة بالعام الماضي. علاوة على ذلك، ومع وجود 13,6 مليون شخص بحاجة ماسة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن القطاع المعني للأسف لم يتلق تمويلاً سوى بنسبة 13 في المائة. وتدعو مجموعة 3+1 الجهات المانحة إلى توفير تمويل كافٍ ومرن وغير مخصص لأغراض محددة للشعب السوري. ونرحب بتجديد الحكومة السورية السماح للأمم المتحدة بإيصال المساعدات عبر معبر باب الهوى حتى 13 كانون الثاني/يناير 2025 ونتطلع إلى تجديد الأذون الخاصة بمعبري باب السلامة والراعي الشهر المقبل. وتؤكد المجموعة الأهمية الحاسمة لاستخدام جميع المسارات المتاحة لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الآليات العابرة للحدود وعبر الخطوط.

ونشدد على الحاجة الملحة لمعالجة محنة اللاجئين السوريين التي أخذت أبعاداً خطيرة قد تصبح عامل عدم استقرار للمنطقة. والزيادة في الهجرة غير النظامية مسألة ذات أولوية ينبغي معالجتها ضمن معايير وضمانات القانون الدولي. وتدعو مجموعة 3+1 جميع الأطراف إلى تهيئة بيئة آمنة تتيح العودة الكريمة والطوعية والآمنة للاجئين السوريين إلى ديارهم، بسبل من بينها تمويل مشاريع التعافي المبكر. وهذه مسؤولية جماعية يجب علينا الوفاء بها.

تحيط مجموعة 3+1 علماً بتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا المعنون "الديناميكيات والآثار غير المتعمَّدة للتدابير القسرية الانفرادية ضد الجمهورية العربية السورية"، الصادر في 12 تموز/يوليه. يسلط التقرير الضوء على العواقب غير المقصودة للجزاءات على أولئك الذين يقدمون المساعدات الإنسانية، والتي تؤثر بدورها على حياة الشعب السوري وسبل عيشه. كما نحيط علماً بتوصيات التقرير التي تهدف إلى مساعدة صانعي السياسات على إيجاد طرق مبتكرة ومستدامة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة على الرغم من الجزاءات المفروضة حالياً. ونكرر دعوتنا لرفع الجزاءات، حسب الاقتضاء، تيسيراً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في سورية.

في الختام، يجب على مجلس الأمن أن يترجم جلساته المتتالية والمستمرة إلى نتائج ملموسة للشعب السوري الذي يتوق إلى حل سياسي ينهي الأزمة التي دمرت بلده وأجبرت الملايين على النزوح.

وتدعو مجموعة 3+1 إلى حل سياسي يضمن وحدة سورية وسلامة أراضيها وسيادتها ويحقق تطلعات شعبها. ويجب أن يكون هذا هو هدفنا، متحررين من المصالح والاعتبارات الأخرى. ويجب أن تكون أولويتنا هي مصالح الشعب السوري.

السيدة شو هوي (الصين) (*تكلمت بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما. وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، في ظل الخلفية العامة للنزاع في غزة، يجب على جميع الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل جهود مخلصة للحفاظ على الاستقرار في بلدان المنطقة، بما في ذلك سورية، للحيلولة دون زيادة اتساع نطاق النزاع. وتؤكد الصين مجدداً ضرورة احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً. ونحث إسرائيل على وقف غاراتها الجوية ضد سورية ونحث القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني هناك. يجب أن تضطلع الدول الكبرى خارج المنطقة بدور بنّاءً في تهدئة الحالة.

ثانيًا، يجب علينا أن نتمسك دائمًا بالنهج الأساسي المتمثل في البحث عن حل سياسي للمسألة السورية. وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتحقيق تلك الغاية من خلال اتباع مبدأ الحل بقيادة سورية وملكية سورية. كما نتوقع أيضاً أن تحافظ جامعة الدول العربية ودول المنطقة على التواصل والتعاون مع الحكومة السورية. إن الإرهاب تهديد طويل الأمد للعملية السياسية في سورية. وتدعم الصين بحزم جهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ونبذ ازدواجية المعايير والعمل معاً لمكافحة القوى الإرهابية في سورية مع اتباع نهج عدم التسامح مطلقاً.

ثالثًا، يجب علينا أن نهيء بيئة مواتية لسورية لاستئناف تنميتها الاقتصادية وتحسين حالتها الإنسانية في نهاية المطاف. وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها لسورية بشكل فعال من أجل ضمان توفير الدعم المالي الكافي لجميع المشاريع الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

وبفضل الجهود المشتركة بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، تعمل المعابر الحدودية لإيصال المساعدات الآن بشكل مستمر وفعال. فينبغي أن تتعاون الأطراف المعنية بنشاط لتيسير إحراز تقدم في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس.

وقد أدت الجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول إلى خسائر اقتصادية فادحة لسورية وأضعفت بشكل خطير قدرتها على الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فيجب أن تتوقف فوراً الجزاءات الأحادية الجانب ضد سورية والنهب غير المشروع لمواردها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام على إحاطتيهما.

وتعيد سلوفينيا تأكيد دعوتها لنزع فتيل التصعيد في سورية وتهدئة الحالة فيها، وتحث جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي ضوء التصعيد الإقليمي للعنف، من الأهمية بمكان ألا يزداد تدهور الحالة في سورية. وذلك يؤكد على الضرورة العاجلة للتوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق من خلال عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة، تكون مشاركة المرأة السورية مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة ومجدية وآمنة فيها أمراً ضرورياً. وتدعم سلوفينيا بشكل كامل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإيجاد حل سياسي، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

كما نحث جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على تقديم التزامات جادة بتدابير بناء الثقة بقيادة المبعوث الخاص. وندعو إلى استعادة الحوار بين السوريين، بدءاً من الاتفاق على إعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية من دون مزيد من التأخير.

وفي ضوء ذلك، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، نظراً لاستمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن وعدم الاستقرار، لا يزال ملايين السوريين يعيشون في مناخ من الخوف. ولا يزال الملايين من الناس نازحين، وهناك الملايين من اللاجئين.

ولا يزال السوريون يفرون من البلد، سواء بسبب النزاع العنيف والقمع والأزمة الاقتصادية أو بسبب الحالة الإنسانية البائسة. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتزايدة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في المنطقة، بما في ذلك انتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية. وذلك أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. ونعيد التأكيد على أن شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين لم تتحقق بعد.

ثانياً، لقي الآلاف من السوريين حتفهم أثناء احتجازهم تحت التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ولا يزال الكثير منهم يعاني من التعذيب حتى اليوم في جميع أنحاء سورية. وتكرر سلوفينيا دعوتها لحكومة الجمهورية العربية السورية لضمان الامتثال للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية. إن الحجم الهائل لملف المفقودين والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري في سورية تذكير صارخ بأنه لا يمكن تحقيق مصالحة دائمة من دون معالجة أحزان عائلات المفقودين. ولا يزال الأطفال يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوقهم، بما في ذلك التجنيد. والمساءلة ضرورية لتحقيق العدالة للناجين. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة وحفظها بهدف اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك بواسطة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

ثالثاً، كما سمعنا اليوم، تواجه النساء في سورية ظروفاً محفوفة بالمخاطر بشكل خاص. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بالزيادة الهائلة في العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري. وتتحمل النساء العبء الأكبر من الأزمة الاقتصادية والإنسانية، مما يضطرهن إلى اللجوء إلى آليات التكيف السلبية التي تجعلهن معرضات للمخاطر ومستغلات.

رابعًا، ستستمر الحالة الإنسانية في سورية في التدهور من دون التوصل إلى حل سياسي. فالاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها على الإطلاق، مدفوعة بالأزمات المتداخلة، بما في ذلك النزاعات المتعددة في جميع أنحاء البلد وأزمة المياه الحادة وانعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ الصحية، فضلاً عن عواقب الأزمات الأخرى في المنطقة. ويحتاج الشعب السوري إلى تدفقات مساعدات مستدامة وفعالة ويمكن التنبؤ بها – بما في ذلك المساعدات عبر الحدود والمساعدات عبر الخطوط الأمامية – في جميع أنحاء البلد طالما كانت هناك حاجة إليها. ونشير إلى أنه يجب على جميع الأطراف ضمان مرور المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبسرعة وأمان إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وعبرها.

أخيراً، فإن الحل الوحيد طويل الأمد لإنهاء النزاع ومعاناة الشعب السوري هو من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، استنادًا إلى القرار 2254 (2015). ونعيد تأكيد دعمنا لجهود المبعوث الخاص، وندعو الأطراف إلى التعاون تعاوناً كاملاً من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راجاسينغهام، على إحاطتيهما القيمتين.

لا تزال الأزمة السورية بلا حل ولا تلوح أي نهاية في الأفق. ولم تكن الحالة الإنسانية في غزة في يوم أسوأ مما هي عليه الآن. فالاقتصاد في حالة سقوط حر. ويعيش 90 في المائة من السوريين في فقر. ومن الواضح أن هذا الأمر غير مستدام.

ونظراً لغياب الزخم السياسي أو الإرادة السياسية فيما يتعلق بسورية، فثمة قلق بالغ من أن المجتمع الدولي يحول تركيزه إلى أزمات أخرى حول العالم. ولكن كما ذكر المبعوث الخاص، يجب ألا ننسى الشعب السوري، ولا عدم الاستقرار في المنطقة الناجم عن استمرار محنته.

وتتواصل اليابان مع الحكومة السورية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك المسار السياسي والتعافي المبكر وعودة اللاجئين والنازحين والعلاقات مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

وأود اليوم أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، بينما يستمر الجمود السياسي، للأسف، تؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن الحل السياسي الذي يتماشى مع القرار 2254 (2015) هو وحده الذي يمكن أن يمهد الطريق نحو تحقيق الاستقرار والسلام في سورية. ولذلك، تكرر اليابان دعوتها إلى إعادة عقد اللجنة الدستورية وإيجاد مكان مناسب من دون تأخير. وتدعم اليابان بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه لتحقيق تلك الغاية، وتحثّ جميع الأطراف على التعامل معه بحسن نية. كما نثمن المبادرة العربية الجارية، ولا سيما عمل مجموعة الاتصال العربية، ونأمل أن نرى عقد الاجتماع الوزاري في بغداد في وقت مبكر.

ثانيًا، بالانتقال إلى الملف الإنساني، من المقلق للغاية أنه حتى مع استمرار تزايد الاحتياجات، لا يزال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية غير كافٍ. ويواجه أكثر من نصف السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وقد تعطلت خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في شمال سورية، ويعيش ثلث أطفال البلد في فقر غذائي. وتظل عملية الأمم المتحدة عبر الحدود شريان حياة لملايين الأشخاص في شمال غربي سورية. لذلك ترحب اليابان بقرار الحكومة السورية تمديد استخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية. إن مساعدات التعافي المبكر والقدرة على الصمود ستكمل جهود الإغاثة الإنسانية. وقد قدمت اليابان بالفعل 65 مليون دولار هذا العام عبر مجموعة من مشاريع المساعدة على التعافي المبكر لمساعدة السوريين على إعادة بناء حياتهم، بما في ذلك ترميم مستشفى الأطفال في حلب مؤخراً، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

ثالثاً، على الصعيد الأمني، يستمر العنف وعدم الاستقرار في التفاقم والانتشار في جميع أنحاء المنطقة. فالتوترات في مرتفعات الجولان، والزيادة الحادة في الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والضربات الجوية المزعومة التي تشنها إسرائيل على مواقع في سورية، كلها أمور تدعو للقلق. وهناك حاجة ماسة إلى خفض التصعيد على جميع الجبهات لمنع وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وحدوث التقلبات. ولا ننسى أن التوترات الأمنية المتزايدة تؤثر سلباً على الظروف المطلوبة لعودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة. لقد عانى الشعب السوري بالفعل خلال 14 عاماً من النزاع، ويستحق أن يعيش حياة مزدهرة. ولن تدخر اليابان أي جهد لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، ومدير التنسيق راميش راجاسينغهام، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما حول الوضع في سورية الصديقة.

إن الوضع الصعب على أرض الواقع يتفاقم الآن أيضاً بشكل ملحوظ بسبب المخاطر والتهديدات الناجمة عن إراقة الدماء المستمرة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتشكل الغارات الجوية الإسرائيلية التعسفية المستمرة على الأراضي السورية عاملاً إضافياً لزعزعة الاستقرار وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وسيادة تلك الدولة وسلامة أراضيها. لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لممارسة القدس الغربية الشائنة لما يسمى بـ "تصفية أهداف" في البلدان المجاورة. وفي 14 تموز/يوليه، أطلقت طائرتان مقاتلتان تكتيكيتان تابعتان لسلاح الجو الإسرائيلي نحو 10 قنابل جوية موجهة من المجال الجوي فوق مرتفعات الجولان المحتلة على أراضي الجمهورية العربية السورية. واستهدفت الغارات مبنى سكنياً في حي كفرسوسة في العاصمة وعدداً من الأعيان في ضاحية دمر وموقع مدار القريبين من العاصمة. كما استهدفت الغارة الجوية مواقع للجيش العربي السوري في محافظة درعا الجنوبية. أسفر الهجوم عن مقتل جندي واحد وإصابة ثلاثة آخرين.

كما أن الولايات المتحدة وحلفاءها يرتكبون أيضاً أفعالاً مماثلة خارجة عن القانون. مثل هذه الأعمال يمكن أن تشعل الأجواء المشحونة

بالفعل في المنطقة. واستناداً إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة، يمكننا أن نرى أن التدخل في شؤون ما يعتبرونه دولاً غير مرغوب فيها ومحاولات زعزعة الأوضاع هناك لا تزال خياراً واعياً للسلطات في واشنطن. ونحن نرى الآن بأعيننا تداعيات تلك السياسة التي تخدم مصالحنا الذاتية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. في هذا السياق، من المؤسف أنه على الرغم من الأهداف المعلنة لمكافحة الإرهاب لاحتلال الولايات المتحدة لأجزاء مختلفة من سورية، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية المرتبطة به تحتفظ بقدرات كبيرة في المناطق التي يتواجد فيها زملاؤنا الغربيون في مجلس الأمن بشكل غير قانوني، أي منطقتي شرق الفرات والتنف. وهناك بؤرة أخرى للإرهاب هي منطقة خفض التصعيد في إدلب يسيطر عليها مسلحو هيئة تحرير الشام الذين تحاول واشنطن حمايتهم من أي انتقادات. وللأسف تتلقى الولايات المتحدة مساعدة علنية في هذا الجهد من قبل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي لا تزال على اتصال مباشر مع المسلحين وتخشى تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة. لقد أكدنا باستمرار على أن تحقيق الاستقرار المستدام في الجمهورية العربية السورية غير ممكن إلا بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلد الذي هو انتهاك لسيادتها وسلامة أراضيها. كما نطالب بوقف غير مشروط للغارات الجوية التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي على الأراضي السورية.

ليس مستغرباً ألا نشهد في ظل هذه الظروف المضطربة تقدماً على مسار التسوية السياسية السورية في إطار القرار 2254 (2015) الذي نحن بحاجة إليه الآن بشكل خاص. ومن جانبنا، واصلنا بثبات دعمنا لعملية تسوية سياسية في سورية يقودها وينفذها السوريون أنفسهم بوساطة الأمم المتحدة، والتي لا بديل عنها. ولقد دعونا باستمرار إلى أهمية الحفاظ على الحوار المباشر بين السوريين، وتبقى اللجنة الدستورية المنصة الرئيسية لذلك. ونحن على اقتناع أيضاً بأن السوريون أنفسهم يجب أن يتخذوا القرارات المتعلقة بمكان انعقاد جولات المشاورات المقبلة دون تدخل خارجي، مهما كان هناك من يرغب في اتخاذ هذا الخيار نيابة عنهم.

إزاء هذه الخلفية، يستمر الوضع الإنساني في سورية في التدهور ويثير القلق الشديد. ويعاني الملايين من المواطنين من نقص الغذاء والرعاية الطبية والنظافة الصحية اللائقة، وقد ضاعفت موجة الحر الشديد من المشاكل القائمة. تؤثر مشاكل إمدادات المياه على 13,6 مليون سوري، وأكثر من 1,8 مليون سوري لا يحصلون فعلياً على مياه الشرب النظيفة، مما أدى بطبيعة الحال إلى تفشي الأمراض المعدية. وعلى الرغم من التعهدات الصاخبة التي تم تقديمها خلال لقاء بروكسل الثامن، يبدو أن الدول المانحة ليست في عجلة من أمرها لتسليم مساهماتها لمساعدة السوريين، وبالتالي الحكم على المدنيين بالمجاعة وتدهور الظروف المعيشية بسبب انهيار البنية التحتية الحيوية ورفض إعادة بنائها. ولم يتم جمع سوى 21 في المائة من الأموال المطلوبة في إطار نداء الأمم المتحدة الإنساني، وهو ما يقل بنسبة 30 في المائة عن الرقم المسجل في النصف الأول من العام الماضي. في الوقت نفسه، استمرت بعض الدول الغربية دون تردد في نهب وتصدير الموارد الطبيعية السورية مثل النفط والحبوب.

إن سياسة الدول الغربية في مسألة عودة اللاجئين هي مثال آخر على التسييس المكشوف للملف الإنساني في سورية. وقد جاء مؤتمر بروكسل ليؤكد أن الغرب ماضٍ في سياسة ترشيد الأموال المخصصة لدعم السوريين في البلدان المجاورة على فترات متقطعة، حيث لا يقدم إلا ما يكفي لمنع تدفق المهاجرين إلى أوروبا بينما يمنع من حيث المبدأ إعادتهم إلى ديارهم. ولكن من الواضح أنه يجب تنفيذ برامج المساعدة الدولية في سورية نفسها من أجل تهيئة الظروف التي تشجع اللاجئين على العودة إلى ديارهم. هذا هو السيناريو الذي ينادي به العديد من جيران سورية في المنطقة، لكنه ببساطة لا يتناسب مع الخطط الجيوسياسية الأنانية للولايات المتحدة وحلفائها. وفي هذا السياق، نعتقد أنه سيكون من المفيد الحفاظ على الاتصالات بين دمشق والعواصم العربية الأخرى وتطوير المزيد من التعاون من أجل إيجاد حلول فعالة للمشاكل في المنطقة. في هذا الصدد، نرحب بالمبادرة المتعلقة بعقد اجتماع لمجموعة الاتصال الخاصة بسورية التابعة لجامعة الدول العربية في بغداد لمناقشة جدول أعمال واسع النطاق، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإعادة إلى الوطن.

وتواصل الحكومة السورية الالتزام بمقتضيات الإنسانية، لا بالأقوال فحسب بل بالأفعال. وهي تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان السوريين، بما في ذلك في المناطق الخارجة عن سيطرتها. وقد مددت في 10 تموز/يوليه الإذن لكيانات الأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى الحدودي، الذي يتم من خلاله إيصال الغالبية العظمى من إمدادات الأمم المتحدة الإنسانية، حتى منتصف كانون الثاني/يناير 2025. وقبل ذلك بوقت قصير، تم تمديد تشغيل معبري باب السلامة والراعي حتى 13 آب/أغسطس.

كما نرحب أيضاً بإجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب السوري في 15 تموز/يوليه وبنتائجها، حيث تم فتح أكثر من 100 8 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلد، وتم إنشاء ممرات إنسانية آمنة للمواطنين الراغبين في التصويت في محافظة إدلب في شمال غربي سورية. إننا نعتبر الانتخابات مسألة سيادية للجمهورية العربية السورية وخطوة هامة نحو تعزيز استقرارها الداخلي. ونرى أن من مصلحة جميع السوريين ضمان حسن سير عمل مؤسسات الدولة استناداً إلى التشريعات السورية، لا سيما في سياق المواجهة المسلحة الجارية مع العناصر الإرهابية. وفي هذا الصدد، نعتبر تصريحات بعض زملائنا حول عدم شرعية تلك الانتخابات مثالاً للضغط السياسي السافر على دمشق ومحاولة أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية السورية بهدف زعزعة استقرار البلد. ليس لأحد الحق في أن يملي على السوريين، متى وتحت أي ظروف، عليهم انتخاب برلمان بلدهم.

في الختام، أود أن أذكر مسألة أخرى. لا يوجد خبير دولي واحد جاد لا يزال يشك في أن العائق الرئيسي أمام تقديم مساعدات إنسانية شاملة وكافية لسورية اليوم يكمن في السياسات المسيسة للغرب مجتمعًا، والهادفة إلى تشديد وطأة الجزاءات وعرقلة مشاريع التعافي المبكر.

نشيد بإصدار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/CL3.SEP/2023/TP.8) الذي يتناول التداعيات السلبية للجزاءات أحادية الجانب المفروضة على سورية. تنجح هذه الوثيقة في تجاوز الحصار المعلوماتي المفروض على هذا الموضوع الذي عمل زملاؤنا الغربيون جاهدين على الحفاظ عليه. ورغم الأسلوب السردي المبهم في بعض الأحيان والاستنتاجات الخجولة، يصف المؤلفون بوضوح التأثير الكبير للجزاءات على الأنشطة الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجراها معدو التقرير في مناطق مختلفة من سورية، بما في ذلك المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق، فإن 92 في المائة من السوريين متضررون من الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد أثرت الإجراءات التقييدية الغربية بشكل ملحوظ على قطاع الصناعات الدوائية، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وفرص الأطفال في الحصول على تعليم جيد. كما أنها أعاقت جهود إعادة إعمار البنية التحتية، ناهيكم عن تأثيرها السلبي على الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان. ويتناقض هذا كليًا مع الرواية التي تتحدث عن جزاءات محددة الأهداف بعناية وإعفاءات لأغراض إنسانية مفترضة والتي تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها للترويج لها في السياق السوري، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

ونأمل أن يؤدي إصدار هذا التقرير إلى سلسلة من التقييمات الموضوعية والعلنية من قبل ممثلي الأمم المتحدة بشأن تأثير الجزاءات أحادية الجانب على المواطنين العاديين، الذين تتفاقم معاناتهم نتيجة للقيود غير القانونية التي تفرض في تحايل على سلطة مجلس الأمن. أشدد على أن التقرير يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الجزاءات الغربية تصيب بالدرجة الأولى الفئات الأضعف في المجتمع. وعلى هذا النحو، فإن الجزاءات تشكل انتهاكًا مباشراً وصارخًا لحق الدول في التنمية وتجاوزاً لأحد المبادئ الرئيسية لخطة التنمية المستدامة – عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى الأمين العام والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية إلى اتباع نهج محايد في الوفاء بالولاية الموكلة إليهم بموجب قرار الجمعية العامة 78/135، بشأن رصد الجزاءات الأحادية الجانب والإبلاغ عنها. إننا نرى في تقرير اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحركًا محمودًا، وإن كان متحفظًا، على الطريق الصحيح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأعيد توضيح الأساس المنطقي للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على نظام الأسد لمن قد يكون غير ملم بسياسة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة.

تُعد الجزاءات الأمريكية أداة مهمة للضغط من أجل مساءلة نظام الأسد، لا سيما فيما يتعلق بسجله المروع في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يعاني منها السوريون. والتزامنا بتعزيز مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الفظائع في سورية وبتعزيز تحقيق العدالة للضحايا هو التزام ثابت. فمن دون المساءلة، لن ينعم الشعب السوري أبداً بسلام مستقر وعادل ودائم.

إن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على النظام السوري لا تستهدف توفير السلع الإنسانية، بما فيها الأدوية واللوازم الطبية والأغذية لسورية. ويقدم برنامجنا للجزاءات المفروضة على سورية تصاريح وإعفاءات وتراخيص عامة للمساعدة الإنسانية.

كما قادت الولايات المتحدة أيضًا الجهود الرامية إلى اتخاذ القرار 2664 (2022)، الذي أنشأ استثناءً لأسباب إنسانية في نظم جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي لها صلة بسورية. إن نظام الأسد هو من يعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين المحتاجين ويقتل ويشرد السوريين ويدمر البنية التحتية المدنية الحيوية. وقدمت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر جهة مانحة منفردة للمساعدة الإنسانية في سياق النزاع السوري، أكثر من 17 بليون دولار للسكان داخل سورية وللاجئين الذين فرّوا إلى بلدان مجاورة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بصفتي رئيساً لمجلس الأمن، أجد لزامًا علي أن أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم على جهودكم وإدارتكم الناجحة لأعمال المجلس لهذا الشهر.

يؤمن بلدي، سورية، بالشراكة مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وبتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما يدعم جهود الدولة السورية لتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

وتواصل الحكومة السورية انخراطها الإيجابي البناء وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للشركاء في العمل الإنساني والتنموي، بما في ذلك تجديدها الإذن الذي منحته بقرار سيادي للأمم المتحدة لاستخدام معبر باب الهوى الحدودي لستة أشهر إضافية تنقضي في 13 كانون الثاني/يناير 2025، وذلك حرصا منها على استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من المدنيين السوريين في شمال غرب سورية. إضافة إلى ذلك، فإن جميع موافقاتنا الأخرى بشأن معبري باب السلامة والراعي والموافقات المتعلقة بالوصول عبر الخطوط لا تزال سارية.

بالتزامن تتواصل الجهود الحكومية الرامية لتعزيز دور مؤسسات الدولة وزيادة كفاءتها ومتابعة عملية التطوير والإصلاح الاقتصادي والإداري. وانطلاقا من الحرص على إنجاز الاستحقاقات الدستورية في موعدها، توجه السوريون في 15 من الشهر الجاري إلى صناديق الاقتراع، وانتخبوا ممثليهم لعضوية مجلس الشعب. في الانتخابات التي جرت بإشراف لجنة قضائية عليا مستقلة اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.

وتتابع الحكومة السورية جهودها لتيسير عودة المهجرين واللاجئين. وقد عاد المئات منهم خلال الأيام القليلة الماضية من لبنان وسط أجواء مريحة وتم تقديم التسهيلات اللازمة لهم. الأمر الذي يثبت مجدداً زيف الادعاءات الغربية في هذا المجال وابتعادها عن المصداقية.

وعلى الرغم من التسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية، فإن النتائج التي يحققها التعاون القائم مع الأمم المتحدة لا تزال دون

المستوى المطلوب. وذلك نتيجة المواقف العدائية لبعض الدول الغربية التي تمعن في انتهاكاتها للقانون الدولي وأحكام الميثاق من خلال وجودها العسكري اللاشرعي ورعايتها لمليشيات وتنظيمات إرهابية ونهبها للثروات الوطنية وفرضها التدابير القسرية الانفرادية، ناهيك عن تسييسها للعمل الإنساني والتنموي وربطه بشروط سياسية تهدف لخدمة مصالحها على حساب أمن واستقرار ورفاه الشعب السوري.

لقد ألحقت تلك السياسات العدائية ضررا بالغا بقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها سواء فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن في المنطقة ووضع حد لأعمال العدوان الإسرائيلية، أو في مجالات العمل الإنساني ودعم صمود السوريين وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر في القطاعات الأساسية التي أشارت إليها قرارات مجلس الأمن، ألا وهي قطاعات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإيواء إضافة إلى عمليات نزع الألغام والأجهزة المتفجرة. والتي يمثل نزعها حاجة ماسة لتيسير عودة السوريين إلى ديارهم وأراضيهم وضمان أمن وسلامة السوريين.

أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قبل أيام تقريرها حول آثار التدابير القسرية الانفرادية على الجمهورية العربية السورية. ويمثل هذا التقرير خطوة إضافية لفضح الآثار الكارثية لتلك التدابير اللاشرعية وتفنيد المزاعم التي يروج لها فارضوها، كالمزاعم التي استمعنا لها قبل دقائق من ممثل الإدارة الأمريكية. إذن، يمثل التقرير خطوة إضافية لفضح الآثار الكارثية لتلك التدابير اللاشرعية وتفنيد المزاعم التي يروج لها فارضوها، وذلك على الرغم من أن التقرير ركّز على ما أسماه "الآثار غير المتعمدة لتلك التدابير أو الامتثال المفرط لها"، وهي أمور لا تمثل سوى قمة جبل الجليد.

إن الإفراط في الامتثال ليس هو المشكلة الحقيقية. بل إن فرض التدابير القسرية الانفرادية بحد ذاته والتهديدات الغربية بفرض العقوبات على الدول الثالثة والمؤسسات المالية والتجارية وترهيبها هما جوهر المشكلة وسببها الجذري. فالتدابير القسرية تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي ولمبادئ ومقاصد الميثاق وقرارات منظمة الأمم المتحدة. كما تمثل عقاباً جماعياً للشعوب يحرمها من مقومات الحياة الكريمة والتمتع بحقوقها الأساسية. وهذا ما أكدته المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، السيدة ألينا دوهان، إثر زيارتها سورية العام الماضي. تجدد سورية مطالبتها بالرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية وتوفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية التي لم يتجاوز تمويلها حتى الآن 20 في المائة، إضافة إلى تمويل المشاريع المدرجة في الإطار الاستراتيجي الناظم للتعاون في المجال التنموي بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، والتي حُجب عنها التمويل لأسباب سياسية ترتبط بالإملاءات واللاءات الغربية. في هذا الإطار، نشدد على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وشعار عدم تخلف أي أحد عن الركب لا يستوي وسياسات العزل وسياسات الحصار وسياسات العقاب الجماعي للشعوب من خلال التدابير القسرية. إن من يفرض التدابير القسرية لا يلتزم بأهداف التنمية ولا يحترم حقوق الإنسان.

تلتزم سورية بالحوار والدبلوماسية كأساس لتسوية الخلافات السياسية، إيماناً منها بأن الحوار البنّاء هو الأساس في العلاقات الدولية. وعليه، حرص بلدي سورية على التعامل بإيجابية مع مختلف المبادرات التي طُرحت لتحسين العلاقات بينها وبين دول أخرى، وذلك لقناعتها الراسخة بأن مصلحة الدول تبنى على العلاقات السليمة وتستند إلى مبادئ محددة أساسها الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال ووحدة الأراضي ومواجهة كل ما يهدد الأمن والاستقرار، بما يخدم المصلحة المشتركة بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسياسات فرض الإملاءات الخارجية وفرض الحلول من الخارج. تؤكد سورية أن أي مبادرات في هذا الصدد يجب أن تُبنى على أسس واضحة ضماناً للوصول إلى النتائج المرجوة، وفي مقدمة تلك الأسس انسحاب القوات المتواجدة بشكل غير شرعي من الأراضي السورية، ومكافحة المجموعات الإرهابية التي لا تهدد أمن سورية فحسب، بل تهدد أمن دول الجوار أيضاً. تجدد سورية التزامها بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية دون أي تدخل خارجي وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة

وسلامة أراضيها. وتؤكد استمرارها في التعاون والحوار مع المبعوث الخاص ضمن ولايته كميسّر، وتتطلع إلى نجاح جهوده لعقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور في العاصمة العراقية بغداد.

تؤكد سورية أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يستوجب عدول الدول الغربية الثلاث دائمة العضوية في هذا المجلس عن سياساتها الهدامة واعتمادها مقاربات بنّاءة تقوم على الالتزام التام بالاحترام الكامل لسيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وإنهاء الاحتلال، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية، ومكافحة الإرهاب، ووضع حد لجرائم كيان الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على الأراضي السورية والتي تقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

في ضوء المزاعم التي أشار إليها البعض بشأن الانتخابات البرلمانية، فإن بلدي سورية يرفض محاولات التشكيك في تلك الانتخابات. فعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها سورية على مدى السنوات الماضية، إلا أن هذا الاستحقاق الدستوري المهم قد تم احترامه وإجراؤه في موعده. إن محاولات البعض الإساءة للعملية أو ربطها بأطر تخرج عما نصّ عليه الدستور السوري تمثل عدم احترام للسيادة السورية وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية، وتتناغم مع الأفعال التي قامت بها التنظيمات الإرهابية والميلشييات الانفصالية لمنع المواطنين المقيمين في مناطق وجودها من ممارسة حقهم الانتخابي.

أما باقي المزاعم التي وردت في بيان ممثل الإدارة الأمريكية، فإنها لا تستحق الرد لأنها تعكس تخبّط إدارته ومحاولاتها التنصل من نتائج سياساتها العدوانية وانتهاكاتها للقانون الدولي التي تقوض السلم والأمن في المنطقة وتتسبب في معاناة أهلها. كما أن مزاعمه تهدف إلى التغطية على جرائم حلفاء واشنطن في كيان الاحتلال الإسرائيلي والتنظيمات الإرهابية والميلشييات الانفصالية، ومحاولاته لن يُكتب لها النجاح في التغطية على تلك الجرائم وموقف إدارته المنحاز والمخالف للقانون الدولي بشأنها. لقد ساق ممثل الإدارة الأمريكية بعض المزاعم والأكاذيب عن التدابير القسرية وقال إنها لا تضر بالشعب السوري، في حين أنها تطال كل سوري في حياته اليومية، تطال كل أب يحاول توفير الطعام وقوت يومه لأبنائه، وتطال كل أم معيلة تحاول توفير وجبة لأبنائها، وتطال استعادة الاستقرار، وتطال تحقيق التنمية، وتطال دفع عجلة الاقتصاد. إن تبريراته، مثل ممارساته، تهدف إلى التغطية على الانتهاكات للميثاق. فالتدابير القسرية هي انتهاك للميثاق وانتهاك للقانون الدولي وانتهاك لصكوك حقوق الإنسان. وهي أيضاً انتهاك لقرارات منظمة الأمم المتحدة التي نعتمدها سنوياً بشأن العقوبات. إن التدابير القسرية هي إرهاب اقتصادي بحق الدول التي تستهدفها واشنطن وإدارتها. وهي عقاب جماعي للشعوب يجب وضع حد له. أما التبريرات التي ساقها فهي مجرد أكاذيب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص بيدرسن، ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيد راجاسينغهام، على إحاطتيهما.

بادئ ذي بدء، ندين بشدة العدوان الإسرائيلي المتواصل على سيادة الجمهورية العربية السورية وعلى دول أخرى في المنطقة وعلى سلامة أراضيها. إن أعمال إسرائيل المشينة، إلى جانب عملها العدواني الأخير ضد اليمن واستهدافها المتعمد للمدنيين والبنى التحتية الحيوية وانتهاكها الصارخ للقانون الدولي الإنساني والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين. وهذا النظام، الذي يقوم بطابعه وجوهره على الإرهاب والعدوان، هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، قد فشل في إجبار ذلك النظام على وضع حد لأعماله العدوانية وهجماته الإرهابية المستمرة ضد شعوب ودول المنطقة، وهذا أمر مقلق للغاية. ونؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من جانب مجلس الأمن لمحاسبة هذا النظام الوحشي.

كالعادة، حاول ممثل الولايات المتحدة بخبث إنكار مسؤوليتها عن الوضع الحالي في سورية والمنطقة ككل، وذلك بإلقاء اللوم على إيران.

ومع ذلك، تبقى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها – وهي أن استمرار الوجود غير القانوني لقوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة في سورية ينتهك سيادة سورية وسلامة أراضيها والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2254 (2015). وعلاوة على ذلك، فإن الوجود غير الشرعي لقوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة في سورية هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن، مما يوفر مجالاً للجماعات الإرهابية لتعزيز موقفها وارتكاب المزيد من الفظائع.

ولا تزال الحالة في سورية مزرية حيث يعاني الشعب السوري من الأزمات الإنسانية المستمرة والعدوان والاحتلال الأجنبي، فضلاً عن التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الجزاءات اللاإنسانية وتسييس عودة اللاجئين والنازحين داخلياً وعرقلة الدعم الدولي لإعادة إعمار سورية، بضغط من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، إلى إطالة أمد النزاع وتفاقم معاناة الشعب السوري. وهذه الإجراءات غير القانونية تفرض مصاعب لا مبرر لها وتعيق مسار التعافي في سورية.

وتسلط الدراسة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤخراً بشأن تأثير التدابير القسرية الأحادية الجانب على سورية الضوء على الآثار الشديدة والواسعة النطاق لتلك الإجراءات غير القانونية على مختلف القطاعات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وإعاقة تقديم الخدمات والمساعدات الأساسية. وقد وجدت الدراسة أن التدابير القسرية الأحادية الجانب، بتركيزها على الامتثال المفرط، أدت إلى حدوث تضخم وإلى نقص السلع الأساسية وتدهور الوضع الاقتصادي والأمني. ووفقًا للدراسة، فإن الإعفاءات لأسباب إنسانية لا تمنع حالات التعطيل حيث يرفض مقدمو الخدمات توفير المواد التعليمية والزراعية والطبية الضرورية. والآثار التغذوية والصحية للتدابير القسرية الأحادية الجانب هي الأشد وطأة من بين جميع المجالات المشمولة بالدراسة. وتكافح المستشفيات لاستيراد المواد الطبية وإصلاح المعدات، مما يؤدي إلى نقص حاد في الأدوية الأساسية، بما في ذلك علاجات السرطان واللقاحات. وعلاوة على ذلك، تكشف نتائج الدراسة مرة أخرى نفاق الادعاءات الإنسانية للولايات المتحدة والبلدان التي تفرض الجزاءات. وندعو بإلحاح إلى الرفع الفوري لهذه التدابير اللاإنسانية.

فتقديم المساعدات الإنسانية بصورة محايدة وغير مسيسة إلى جميع مناطق سورية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح. ومن الضروري التخطيط للمساعدات الإنسانية بطريقة تتيح إصلاح البنية التحتية وإعادة بناء الاقتصاد ودعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل في البلد. وفي الوقت الحالي، فإن التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية في سورية غير كافٍ بالمرة، مما يعيق قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة اللازمة للمحتاجين. وندعو المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم ونأمل أن يضمن دعمهم تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به.

وترحب إيران بالقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة السورية بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية. ويجب إعطاء الأولوية لمشاريع التعافي المبكر، وذلك لتقديم الدعم الشامل للمتضررين وتيسير طريقهم نحو التعافي والقدرة على الصمود.

ويجب أن يكون تيسير إعادة إعمار سورية والعودة الآمنة للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية جزءاً من الحل الشامل للنزاع الحالي في سورية. ويجب ألا تكون مصالح ملايين اللاجئين السوريين رهينة لدى بعض القوى لتحقيق مكاسب سياسية. فتأخير عودتهم لن يؤدي إلا إلى إطالة معاناتهم.

وسنواصل دعم شعب وحكومة سورية في نضالهما للتغلب على تهديدات الإرهاب والاحتلال الأجنبي. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا لسورية والمنطقة الأوسع ويجب التصدي له بشكل حاسم. إلا أنه يجب مكافحة الإرهاب مع الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها ودون استخدام ذلك كذريعة لانتهاك تلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويجب ألا تصبح أماكن مثل إدلب ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية. وبينما ينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية أرواح المدنيين، يجب أن تستمر مكافحة الإرهاب حتى يتم القضاء على هذه التهديدات بشكل كامل.

وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية التزاماً كاملاً بالمساهمة في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ونواصل تقديم دعمنا للجهود المخلصة التي يبذلها المبعوث الخاص ونشيد بتواصله النشط مع جميع الأطراف المعنية بحل الأزمة السورية. وتقف إيران بقوة وراء استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية على وجه السرعة. ونحن ملتزمون بدعم تلك العملية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال إيران، إلى جانب شريكيها في مسار أستانا، روسيا وتركيا، ثابتة في التزامها بتحقيق تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية. وفي هذا السياق، فإننا ندعم بشكل كامل استئناف الحوار السوري – التركي، معترفين بأنه عنصر حاسم في تلك الجهود الأوسع نطاقاً.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب بدوري عن امتناني للمبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

للأسف، فإن الحالة الإنسانية في سورية كارثية وتزداد سوءًا. فهناك 16,7 مليون شخص في سورية، أي ما يعادل أكثر من 70 في المائة من السكان، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ويعيش ربعهم في شمال غربي البلد.

ولا تزال خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سورية تعاني من نقص في التمويل بشكل مثير للقلق، مع وجود فجوة مذهلة بنسبة 80 في المائة في متطلبات التمويل الإجمالية. وقد يكون للحالة الإنسانية في البلد عواقب ليس على سورية فحسب، ولكن أيضًا على المنطقة وخارجها، مع حدوث تدفقات هجرة جديدة. ولذلك، ينبغي تخصيص تمويل كافٍ ومستدام على وجه السرعة. كما يجب الاستمرار في إتاحة إمكانية استخدام ثلاثة معابر حدودية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غربي سورية طالما استمرت الاحتياجات.

ولا يستطيع الشعب السوري والعاملون في المجال الإنساني تحمل المزيد من الغموض. وفي هذا الصدد، نتوقع تجديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين إلى ما بعد 13 آب/أغسطس دون تحديد حدود زمنية. وستواصل تركيا تيسير إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، كما تفعل حتى الآن.

ويمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تلبي الاحتياجات العاجلة في سورية، ولكنها لا تستطيع حل الأزمة السياسية. وفي ظل الحالة المتدهورة في سورية، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك الحاجة الملحة لإيجاد حل دائم للنزاع وأن يعتمد نهجا كليا يعالج أبعاده السياسية والأمنية والإنسانية في آن واحد. وفي ذلك السياق، يجب تنشيط العملية السياسية بتيسير من الأمم المتحدة، التي تظل تشكل حجر الأساس لجميع الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاع، وذلك وفقًا للقرار 2254 (2015). وسيكون عقد الجولة التالية للجنة الدستورية من دون مزيد من التأخير خطوة مهمة. وتقع على عاتق جميع أعضاء مجلس الأمن مسؤولية في ذلك الصدد.

وكجزء من الجهد الشامل لحل النزاع، يكتسي الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة السياسية لسورية أهمية قصوى لمستقبل البلد والمنطقة. فحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردي وما يسمى بـ ”قوات سوريا الديمقراطية“ الإرهابية دفع خططها الانفصالية في سورية بكل الوسائل الممكنة، بما يتعارض مع القرار 2254 (2015). وآخر مثال على تلك المحاولات التخطيط لما يسمى بالانتخابات المحلية في الشمال الشرقي. فيجب على المجتمع الدولي أن يعارض بشكل جماعي أي محاولة انفصالية في سورية، بما في ذلك ما يسمى بالانتخابات. كما يجب عدم التعامل مع المنظمات الإرهابية كما لو كانت جهات فاعلة غير شرعية، إذ أنها ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المحليين في شمال شرقي سورية وتعرقل عمداً إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمالي البلد.

ولا يمكن تحقيق عملية سياسية بقيادة سورية إلا بمشاركة الشعب السوري، إذ يتطلب ذلك تهيئة الظروف في سورية لعودة اللاجئين السوريين بشكل طوعي وآمن وكريم. كما أن منع المزيد من النزوح في البلد أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد. لذلك، ووفقًا للمذكرات ذات

الصلة، ستواصل تركيا جهودها لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد في إدلب.

في الختام، هناك حاجة ماسة إلى تغيير الموقف ووضع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للأزمة بطريقة متزامنة لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع في سورية. وأي خطوة ذات مغزى نحو مصالحة وطنية حقيقية تسهم في حل النزاع السوري وتتماشى مع تطلعات الشعب السوري بأكمله ستكون بطبيعة الحال جزءاً من مجموعة الحلول التي نطمح إليها. وانطلاقاً من ذلك الفهم، ستواصل تركيا الانخراط البناء مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية ودعم جميع المبادرات التي تجلب السلام والاستقرار إلى سورية والمنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.